الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق التحالف الاشتراكي

تعقيب فريق التحالف الاشتراكي

على أجوبة السيد عبد الإله ابن كيران

رئيس الحكومة

المحور3

"السياسة العامة للحكومة في المجال الفلاحي"

الأربعاء

22 شعبان 1436

10 يونيو 2015

www.ouammou.net

أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟ (1)

1- سمة الازدواجية المميزة للقطاع الفلاحي:

يقدر نمو الناتج الداخلي الإجمالي في السنة الماضية ب 4.5٪ ومن المتوقع أن يصل إلى نسبة 5٪ في سنة 2015.

ورغم إيجابية هذه الأرقام، فلا يزال الناتج الداخلي الخام، من جهة، دون مستوى متطلبات الإقلاع الاقتصادي، الذي يتطلب معدلا مستداما - وعلى أمد طويل - لا يقل عن نسبة 8٪ .

كما ظل نمو الناتج الداخلي الخام معتمدا، من جهة أخرى، اعتمادا كبيرا على المتغيرات الخارجية الغير المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، والتي تلعب دورا أساسيا في تحسن أو تدهور الناتج الداخلي، ومن أهمها، تدبدب أسعار النفط في السوق الدولية، وحجم التساقطات المطرية برسم كل موسم فلاحي.

مما يقوض فعالية السياسات العامة للدولة ويحد من أثرها الحقيقي؟

1. سمة الازدواجية المميزة للقطاع الفلاحي

بخصوص القطاع الفلاحي، فاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر *Plan Maroc Vert*، بغض النظر عن عمومية الخطاب المصاحب لها، والذي يتوخى وضع استراتيجية فلاحية شاملة وجامعة، تشمل كل سلاسل الانتاج. فالمؤكد، أننا نتجه اليوم نحو ثنائية غير متساوية الوسائل وشروط الإنتاج:

إن مخطط المغرب الأخضر يعلن بوضوح عن توجهاته من خلال التمييز بين دعامتين:

الدعامة الأولى: تركز الجهد العمومي في حوالي 900 مشروعا باستثمار عمومي يوازي 150 مليار درهم. وتستهدف هذه المشاريع تطوير الانتاج الغذائي (الحبوب والحليب واللحوم) والمحاصيل الريعية (الفواكه والبواكر) على وجه الخصوص.

وبعد مرور سبع سنوات من إطلاق مخطط المغرب الأخضر، نرى أن الأوان قد حان لتقييم آثار هذا المخطط في دعامته الأولى أساسا على مستوى الإنتاج والتصدير والمردودية.

فالمهنيون يجدون صعوبات جمة لتسويق الحمضيات بالإضافة إلى التهديدات التي تمس صادراتنا من الطماطم.

فيما نتساءل هل قطاع الزيتون ـ الذي يغطي مساحة تناهز المليون هكتار – قادر على ضمان دخل كافي ومحفز للفلاح المغربي؟ مع العلم أن السوق الخارجية لا تقبل الزيوت الكثيرة الحموضة (Ph>1)، وأن السوق المحلية ليست مربحة بالنظر إلى أهمية العرض.

الدعامة الثانية: إن طموح الدعامة الثانية أكثر تواضعا: فهي تغطي 400 مشروعا بتمويل متوقع يقارب 20 مليار درهم، ويحتل فيها الجانب الاجتماعي والمعيشي أهمية قصوى، و تهم نصف الفلاحين المغاربة.

وواقع الحال هو أن 800.000 من الفلاحين المغاربة يكتفون باستغلال متوسط مساحات زراعية لا تتعدى 3 هكتارات، وينتجون

أساسا من أجل تلبية حاجياتهم المعيشية، ويعتمدون في فلاحتهم وفي تربية ماشيتهم على التساقطات المطرية.

وجدير بالذكر هنا أن هذه الشريحة من الفلاحين المغاربة هي التي تملك 40 % من الخرفان و 50% من الماعز و 30% من الأبقار وطنيا.

وهذه الفئة من المنتجين تكاد لا تغريها الخطب الرنانة حول عولمة السوق، ولا تصل آذانها خطابات التجميع وغيرها من المفاهيم الغير الواقعية بالنسبة لها، ولا يعرف معظمهم سوى السوق المحلية (السوق التقليدية) من خلال بيع وشراء المواشي.

السيد رئيس الحكومة،

إن سمة الازدواجية التي تميز القطاع الفلاحي في المغرب وثنائيتها أضحت ظاهرة مستدامة منذ عهد الاستعمار، من خلال التوزيع غير العادل للأراضي وعدم المساواة في الاستفادة من مياه الري، وفي الحصول على التمويل والمساعدات...

وما زالت منهجية مخطط المغرب الأخضر، تذكرنا في الواقع بنهج المستوطنين الأجانب الذين اكتشفوا فضائل "نموذج كاليفورنيا"

الذي يعتمد على الري بعد خيبات الأمل من زراعة الحبوب التي تكون أكثر عرضة لمخاطر المناخ؛ كما تذكرنا أيضا بمنهجية البنك الدولي للإنماء والتعمير BIRD الذي أوصى بتمويل وتطوير الري، بحجة أن ذلك سيضمن أرباحا أفضل للرأسمال.

كل هذه السياسات، وضمنها مخطط المغرب الأخضر، همشت قطاع الفلاحة البورية، والتي تهم أزيد من 80٪ من سكان البوادي و90٪ من المزارعين المغاربة. وكان أحرى أن يوجه الاستثمار العمومي نحو دعم الفلاحة البورية واستصلاح الأراضي وتعزيز مؤهلات المناطق الجبلية.

إن الهدف من مسائلة السياسات العمومية استنادا إلى دراسات وتشخيص وتحليل عميق لمجمل التحديات التي قد يواجهها القطاع الفلاحي هو مطالبة السلطات العمومية ببسط الخيارات المتاحة له في ارتباط مع السياق العام لانفتاح السوق، ومع قدرات وإمكانيات الإنتاج الوطني، وحجم الفقر القروي، ووضعها في سياق استشرافي مستقبلي.

ولا زلنا نلاحظ للأسف الاستمرار في ممارسة أبانت عن محدوديتها وقصورها، والمتمثلة في تصور كل وزارة لاستراتيجيتها القطاعية، دون بذل الجهد للتنسيق بين القطاعات المتداخلة ووضع الاستراتيجيات في النسق العام المتكامل لتدبير الرهانات التنموية الكبرى.